مقدمة

مقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة اندفاعا شديدا نحو تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه القطـــاع الخاص في التنمية وبطبيعة الحال فإن الخوصصة تحتاج كعنصر مـــن عناصـــر الإصـــلاح الاقتصادي والقانوني إلى الأسلوب المناسب لإدارتـــه بنجـــاح كمـــا أن الســـرعة المناســـبة للخوصصة هي محل جدل بين الاقتصاديين خاصة عندما تدعى المؤسسات الدولية المشـــرفة على برامج الإصلاح بأن دولة ما قد تباطأت في عملية الخوصصة.

في الجزائر مرت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعدة مراحل منذ الاســـتقلال, وشهدت تغيرات هيكلية هامة لاسيما التخلي عن الاشتراكية والتوجه تدريجيا نحـــو النظـــام الرأسمالي والسوق الحرة حيث بادرت الحكومات الجزائرية المتعاقبـــة بتنفيـــذ المخططـــات التنموية بعد محاولة إجراء دراسات وعملية إحصائية بمختلف الموارد التـــي يتـــوفر عليهـــا الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال وكان لوجود قطاع عام كبير ومؤثر أمرا ضروريا للسيطرة على هذه الموارد الاقتصادية وسعيا للقضاء على روابط التبعية وإرساء قواعـــد الاســـتقلال الاقتصادي لذلك كان على كل تلك الحكومات المتعاقبة على سيادة الحكم فـــي الجزائـــر أن تعمل على إصلاح القطاع العام والذي واجه مشاكل عدة جعلته ينحرف عن أهدافه المحـــددة حيث شهد خللا واضحا من الناحية المالية والتنظيمية والذي جعله غير قادر على الصـــمود لمواجهة الأزمة الاقتصادية الممتدة في تلك السنوات, مما أدى بالمسؤولين والسلطات المعنية إلى التفكير في حلول ممكنة من شانها إعطاء نفس جديد للقطاع العمومي وجعـــل مؤسســـاته وشركاته فعالة وناجحة اقتصاديا.

كل هذه الإصلاحات لم يكن لها أثر كبير في إعادة قاطرة ومسار التنمية إلى مسارها الصحيح بل زادت من الأمر حدة في ظل اقتصاد وطني يسير نحو المجهول وعبء نفقــات أثقلت كاهل الدولة.

وخوصصة القطاع العام ككل عملية تحتاج إلى بذل جهود اكبر لتعزيز قدرات الــدول على إدارة العمليات التخصيصية بفعالية ذلك لأنه لا يمكن تجاهل مــدى تعقيــد مثــل هــذه العمليات يجب اختيار المؤسسات الصالحة للتخصيص, وقد يتعين اتخاذ الإجراءات لإعــادة تنظيم الهياكل, ويتعين على ذلك اختيار أساليب بيع صالحة للتنفيذ ويجب تحديد شركاء مــن القطاع الخاص.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع الخوصصة الــذي أصــبح عند الكثيرين الأداة الفعالة والمرجوة من أجل رفع كفاءة الاقتصاد القومي، و نشر وتوزيــع الثروة بين بناء المجتمع، وتقليل عجز الميزانية العامة و ترتــب علــى ذلــك أن أصــبحت الخوصصة ظاهرة عالمية في نهاية القرن العشرين تتواجد في مختلف الدول خصوصا فــي دول التحول الاقتصادي و في الدول النامية .

أسباب إختيار الموضوع

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه مايلي :

- الرغبة الشخصية في البحث عن هذا الموضوع .
- نظرا للمكانة المهمة لموضوع الخوصصة باعتباره أحد الحلول المطروحة لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري والارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء .
- محاولة تفسير أسباب تباين واختلاف الأساليب المتبعة لتنفيذ الخوصصة ، وكذا التعرف على مزايا وعيوبها ، وهو ما يساهم في تحديد الأسلوب المناسب لتطوير أداء المؤسسات الاقتصادية ، وكيفية تحقيق هذا التحسين .
- تأتي هذه الدراسة كمحاولة للوصول إلى نتائج ملموسة تساعد في مواجهة الصعوبات التي تواجه تنفيذ عملية الخوصصة في الجزائر بشكل خاص من خلال محاولة إيجاد الأسلوب الملائم لتنفيذ هذا البرنامج والذي يسمح باستيعاب خصائص وسمات المؤسسات الاقتصادية وتحديد الضوابط التي يتعين مراعاته عند تطبيق برنامج الخوصصة.

الدراسات السابقة

بالنسبة للدراسات السابقة، فإنه وفي حدود اطلاعنا المتواضع للمراجع وفحصـــنا لفهـــارس الكتب فإن الدراسات التي تناولت موضوع خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية فـــي الجزائر قليلة ، وما أمكنّنا الاطلاع عليه من دراسات تناولت هذا الموضوع نذكر:

- صافي عبد القادر، سياسة الخوصصة فيظل الإصـــلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلـــوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2007، هدفت الدراسة من خلال إتباع أسلوب التحليل الوصفي إلى تحديد مختلف سياسات الخوصصة فيظل التحول إلى إقتصـــاد السوق في إطار التحولات العالمية الجارية خاصة بعض الدول التي طبقت هذه السياســـات، وذلك للوصول إلى تحديد عوامل فشل ونجاح هذه السياسات، حيث ركز في دراسته على تجربة الدول النامية ومنها الجزائر في مجـــال الإصلاحات الاقتصادية خاصة منها سياسة الخوصصة، مع تحديد دور الدولة الجديد وهو الإنتقال من دولة الأوامـــر إلى دولة القواعد مع إختيار الشراكة الاقتصادية مع المتعامل الأجنبي أو ما يعرف بالشريك الإستراتيجي لإنجاح هذه الإصلاحات.
- ضريفي نادية، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية حالة عقود الإمتياز، أطروحة دكتورة ، كلية الحقوق بن عكنون الجزائر،2011-2012 .

إشكالية البحث

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية الوسائل القانونية المعتمدة في تنفيذ برنامج الخوصصة ؟

وما مدى ملاءمتها للأهداف المتوخاة من قبل المشرع ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو المفهوم القانوني الذي أخذ به المشرع الجزائري لمصطلح الخوصصة ؟
- ماهي أهم أهداف الخوصصة ؟

- ما هي أهم مراحل تطبيق الخوصصة في الجزائر وكيفية تنفيذها ؟
- ما هي الحلول الملائمة للمشاكل والصعوبات التي تعيق تنفيذ برنامج الخوصصـــة فـــي الجزائر من أجل ضمان كفاءة وفعالية عمليات الخوصصة المختلفة؟

منهج البحث

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلات وإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة فإننا إتبعنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي والوصفي الهدف منها الوقوف عند أهم الأهداف التي مرتبها عمليات الخوصصة حتى يومنا هذا ومن خلال ذكر النصوص القانونيـــة ومحاولـــة تحليلها إسقاطها على الواقع العملي المعاش .

خطة البحث

تماشيا مع اشكالية البحث، فإن خطة الموضوع ستكون ثنائية مكوّنة من فصلين:

- تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للخوصصة، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، فـــي حين خصّصنا المبحث الثاني إلى دوافع الخوصصة وأهم أهدافها .
- أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه مراحل تطبيق الخوصصة في الجزائر وكيفية تنفيذها وقسمناه إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول مراحل تطبيق الخوصصـــة فـــي

المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، في حين خصصنا المبحث الثاني إلـــى كيفية تنفيذ برنامج الخوصصة وأهم المشاكل التي تعترضها .

وأنهينا دراستنا بخاتمة عرضنا فيها مختلف النتائج المتوصل إليها، والاقتراحات التـــي مـــن شأنها أن تفيد موضوع الخوصصة بشكل عام.